

تطور الانفاق التعليمي العمومي في الجزائر
(حالة قطاع التربية)

أ. / عبد المؤمن عبد الحميد *

Abstract:

Algérie depuis l'indépendance a entrepris des programmes d'investissement dans la formation du capital humain, qui a été alloué par le budget de l'Etat pour le secteur de l'éducation nationale, la plus grande part du total des dépenses d'investissement du pays. Et cela, est l'objet de l'article.

Les mots clés: Dépenses publiques, Education et de la formation, Budget de l'Etat en Algérie, Secteur de l'éducation nationale.

ملخص:

باشرت الجزائر منذ الاستقلال برامج استثمارية في تكوين رأس المال البشري، حيث تم تخصيص من ميزانية الدولة لقطاع التربية الوطنية النصيب الأكبر من إجمالي النفقات الاستثمارية للبلاد. وعليه، وهذا، هو موضوع المقال.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العمومي، التعليم والتكوين، ميزانية الدولة في الجزائر، قطاع التربية الوطنية.

* طالب دكتوراه علوم - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة

- (1) الأهمية النسبية للإنفاق التعليمي العمومي في الجزائر
- (1-1) الأهمية النسبية لقطاع التعليم
- (2-1) تجارب دولية في ترشيد الإنفاق في مجال التعليم
- (2) تطور النفقات المخصصة لوزارة التربية الوطنية
- (1-2) تطور ميزانية التسيير لقطاع التربية
- (2-2) تطور ميزانية التجهيز لقطاع التربية
- (3) تكلفة التعليم
- (1-3) عوامل ارتفاع تكلفة التعليم
- (2-3) ارتفاع التكاليف الوحيدة للتعليم

خاتمة

مقدمة:

يعتبر التعليم ليس فقط حتمية فكرية وشرط أساسي لتنمية الفرد بل ضرورة مطلقة للتطور الاجتماعي والتقدم الاقتصادي في عصر تميز بالتطور السريع للعلوم والتكنولوجيا وأيضا لاحتياجات الأفراد المتزايدة في المساهمة في الحياة الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية ضمن تغييرات كثيرة داخل مجتمع أصبح أكثر تعقيدا. وعلى هذا، ينظر للتعليم في كثير من الدراسات، على أنه مزيج من الاستهلاك والإدخار، فالمجتمع ينفق على التعليم كنوع من الاستثمار بالتعليم بحد ذاته من جهة، وعلى أمل الحصول منه على عوائد مستقبلية بين أشياء أخرى، بفوارق الأجر الناجمة مبدئيا عن التعليم من جهة أخرى.

في هذا الشأن، تهتم كل دول العالم بتحليل نتائج التعليم بما يسمح بإعداد سياسات تعليمية فعالة. ودوما في كل الأمم وفي كل الظروف، نتحدث أن للتعليم تكلفة مادية نقدية حالية وأخرى مستقبلية مرتبطة لفشل النظام التعليمي ككل، كون الفشل المدرسي له تكاليف مالية واجتماعية بالنسبة للأفراد وللمجتمع على حد سواء.

في هذا المقال، سنتطرق لطرح الإشكالية: ما هو وضع الإنفاق التعليمي العمومي في الجزائر بالتركيز على قطاع التربية؟

1) الأهمية النسبية للإنفاق التعليمي العمومي في الجزائر:

المجتمع الحالي لا تقوم له قائمة إلا بالتكوين المستمر¹. نظرا لأهمية البحث العلمي ودوره في التنمية، فإن البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكثيرا من بلدان أوروبا تتفق بين 2 و 3% من دخلها الإجمالي GNP في البحث والتطوير. أما في البلدان النامية، فإن ما ينفق على البحث والتطوير لا يكاد يصل إلى 1%². وبالرغم من تطور الإنفاق على التعليم في الجزائر من خلال المخططات التنموية، يبقى أن هناك إشكال في التصور³، إذ لا يظهر أثر النفقات العمومية للقطاع مثل ما تظهره منغيرات الحوكمة والديمقراطية⁴، مما يتطلب وضع تصور جديد للإنفاق التعليمي في الجزائر وفق هندسة مالية تسمح بتسيير الموازنات الممنوحة⁵.

1-1) الأهمية النسبية لقطاع التعليم:

ما يلفت الانتباه وما يميز الجزائر، هو التطور الملحوظ والمستمر في حجم المصاريف الموجهة لقطاع التعليم، حيث نتج عنها تطورا ملحوظا يمكن التماسه على مستويين اثنين:

1. على مستوى الانجازات المعتمدة في ما يتعلق الهياكل التعليمية؛
2. وعلى مستوى العدد الكبير من الأفراد الذي تستقبله كل الأطوار والمستويات من التعليم.

✦ الإنفاق العام على التعليم:

تعكس مصاريف الموجهة للتعليم والتكوين ذاك الاستثمار الدائم والمساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية. ويمثل تخصيص الحصة الإجمالية من الموارد المالية للتعليم والتكوين، إحدى الاختيارات التي تنتهجها كل دولة، فمنذ الاستقلال، استثمرت الجزائر بشكل كبير في ميدان التعليم بنكريسها موارد مالية معتبرة من أجل تجهيز واستغلال مختلف الهياكل المستعملة في القطاع، فقد باشرت منذ الاستقلال برامجهما الاستثمارية في تكوين رأس المال البشري حيث تم تخصيص من ميزانية الدولة ما يقدر بـ 322.72 مليون دينار جزائري لفائدة وزارة التربية الوطنية سنة بعد حصولها على الاستقلال (1963) أي ما يمثل 11.1% من إجمالي نفقات التسيير، وتجاوزت هذه الحصة الضعف بعد سنة واحدة فقط لتسجل 719.7 مليون دينار جزائري أي 19.2% من إجمالي الإنفاق العمومي، ما يمثل 20.85% من إجمالي نفقات التسيير العمومية و 15.40% من إجمالي النفقات الاستثمارية.

نلاحظ أهمية الحصة المخصصة للإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج الوطني التي هي في تطور مستمر، نسجل 5.33% كنسبة متوسطة للنفقات العمومية على التعليم من إجمالي الناتج الوطني خلال السنوات الأولى من الاستقلال من 1963 إلى سنة 1970، وارتفعت هذه النسبة المتوسطة للفترة الممتدة من 1971 إلى 1995 لتسجل 7.5% ثم عاد هذا المعدل ليستقر من جديد في حدود 6.3% للفترة ما بين 1996 و 2007. ونوضح ذلك في سنوات الألفية الجديدة في الجدول التالي:

الجدول 01: تطور مجموع الإنفاق العمومي والناتج الوطني للمرحلة 2000-2007

السنوات	مجموع الإنفاق العمومي بمليون دينار	مجموع الإنفاق العمومي على التعليم بمليون دينار	النسبة من الإنفاق العمومي %	إجمالي الناتج الوطني بمليون دينار	النسبة من الناتج الوطني %
2000	1176094.8	225511.5	19.2	4123500.0	5.5
2001	1452360.0	274009.3	18.9	4260800.0	6.4
2002	1602344.2	296139.5	18.5	4546100.2	6.5
2003	1811109.9	337694.1	18.6	5264299.8	6.4
2004	1920000.0	381244.8	19.9	6126700.1	6.2
2005	2302983.0	403375.1	17.5	7458461.8	5.4
2006	3555428.1	594478.9	16.7	8381520.2	7.1
2007	3946748.6	556944.3	14.1	9306253.7	6.0

المصدر: وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2013.

- من الاهداف التي حددتها الدولة الجزائرية في سياسة التعليم منذ البداية، نذكر⁶:
- الاستجابة للمطلب الاجتماعية للتربية بواسطة الديمقراطية؛
 - ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية؛
 - وجعل التعليم اجتماعيا بتعريب وجزارة الاساتذة والبرامج.

✦ الأهمية النسبية بالمقارنة الداخلية:

بتحليل المعطيات الإحصائية من القوانين المالية التي أطلعنا عليها خلال الفترة (2000-2012)، يبين لنا ما يميز قطاع التعليم في الجزائر عن بقية القطاعات الأخرى، حيث يتصدر المرتبة الأولى من نفقات التسيير العمومية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 02: مقارنة الإنفاق العمومي على التعليم بالقطاعات الأخرى للمرحلة 2000-2012

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0.3	0.4	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	رئاسة الجمهورية
0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	مصالح رئيس الحكومة (1)
15.6	17.1	16.8	15.0	15.9	16.9	17.1	الدفاع الوطني
13.0	11.9	12.0	12.8	11.6	11.0	9.0	الداخلية والجماعات المحلية
2.3	1.9	1.3	1.2	1.2	1.2	1.2	الشؤون الخارجية
1.4	1.5	1.3	1.3	1.1	1.2	1.2	العدل
1.8	2.2	2.2	2.1	2.1	2.3	2.2	المالية
0.3	0.3	1.4	0.1	0.1	0.1	0.1	الطاقة والمناجم
0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	الموارد المالية
0.0	0.0	-	0.0	0.0	0.0	0.0	ترقية الاستثمار (2)
0.2	0.2	0.4	0.2	0.2	0.2	0.3	التجارة
0.6	0.6	0.5	0.6	0.6	0.6	0.6	الشؤون الدينية والأوقاف
7.7	8.8	8.7	9.1	10.2	10.8	7.2	المجاهدين
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	-	التهيئة العمرانية والبيئة (3)
0.4	0.1	1.3	0.3	0.4	0.4	0.4	النقل
15.5	17.3	15.6	16.3	15.0	16.2	16.40	التربية الوطنية
1.5	0.8	0.8	1.7	1.6	1.8	1.9	الزراعة والتنمية الريفية
0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	الأشغال العمومية
4.9	5.0	5.3	5.3	4.7	4.8	4.2	الصحة والسكان
0.5	0.2	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	الثقافة
0.3	0.1	-	-	-	-	-	الاتصال
0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المؤسسات ص م و
6.0	6.3	5.5	6.0	5.6	5.0	4.7	التعليم العالي والبحث العلمي
0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	البريد وتكنولوجيا الإعلام
0.0	0.0	0.0	0.0	-	-	-	العلاقات مع البرلمان
1.2	1.3	1.2	1.2	1.2	1.1	1.0	التعليم والتكوين المهنيين
0.4	0.4	0.3	3.5	1.8	2.0	2.6	السكن والعمران
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الصناعة
1.4	1.7	1.2	2.0	2.3	5.1	4.9	العمل والضمان الاجتماعي
5.3	3.4	2.6	3.8	2.9	0.0	0.0	التشغيل والتضامن الوطني
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	الصيد البحري والموارد الصيدية
0.8	0.8	0.6	0.8	0.6	0.7	0.6	الشباب والرياضة
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	السياحة (3)
							الاستشراف والإحصائيات (4)
81.9	83.1	81.0	85.3	80.6	83.0	77.4	المجموع الفرعي
18.1	16.9	19.0	14.7	19.4	17.0	22.6	التكاليف المشتركة
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع العام

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	رئاسة الجمهورية
0.1	0.1	0.1	0.1	10.	0.1	مصالح رئيس الحكومة (1)
14.7	14.7	12.2	15	14.1	16.5	الدفاع الوطني
12.8	9.9	11.4	14	11.4	14.8	الداخلية والجماعات المحلية
0.6	0.7	0.9	1.7	21.	1.9	الشؤون الخارجية
1.5	1.5	1.3	1.6	1.3	1.5	العدل
2.1	1.4	1.4	1.7	1.6	2.0	المالية
0.6	0.7	0.8	0.7	30.	0.3	الطاقة والمناجم
1	0.3	0.2	0.3	50.	0.6	الموارد المالية
0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	ترقية الاستثمار (2)
0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	التجارة
0.6	0.4	0.4	0.5	0.6	0.6	الشؤون الدينية والأوقاف
3.9	3.9	4.8	5.7	6	6.5	المجاهدين
0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	التهيئة العمرانية والبيئة (3)
0.6	0.7	0.5	0.3	0.3	0.5	النقل
15.8	13.3	19.2	14.2	913.	16.3	التربية الوطنية
4.9	6.9	3.4	7.9	47.	1.4	الزراعة والتنمية الريفية
0.2	0.2	0.2	0.2	20.	0.2	الأشغال العمومية
8.2	5.3	5.6	6.8	6.1	6.7	الصحة والسكان
0.4	0.5	0.6	0.7	0.6	0.5	الثقافة
0.2	0.2	0.2	0.3	20.	0.3	الاتصال
-	-	-	0.1	10.	0.1	المؤسسات ص م
5.6	6.8	5	5.8	5.5	6.3	التعليم العالي والبحث العلمي
0.1	0.1	0	0.1	10.	0.1	البريد وتكنولوجيات الإعلام
0	0	0	0	0.0	0.0	العلاقات مع البرلمان
1	1.2	0.8	1	1.00	1.2	التعليم والتكوين المهنيين
0.4	0.3	0.3	0.4	40.	0.4	السكن والعمران
-	-	-	-	-	-	الصناعة
5.1	2.9	2	2.7	53.	2.2	العمل والضمان الاجتماعي
3.4	3.6	2.7	3.5	3.6	4.1	التشغيل والتضامن الوطني
0.1	0.1	0	0.1	10.	0.1	الصيد البحري والموارد الصيدية
0.7	0.8	0.7	0.7	0.7	1.1	الشباب والرياضة
0.1	0.1	-	-	-	-	السياحة (3)
0	0	0.1				الاستشراف والإحصائيات (4)
85.6	77.4	76.2	87	83.9	86.9	المجموع الفرعي
14.4	22.6	23.8	13	116.	13.1	التكاليف المشتركة
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع العام

(1) أصبحت الدائرة الوزير الأول ابتداء من 2009.

(2) الصناعة ضمن ترقية الاستثمار ابتداء من 2009 ثم المؤسسات الصغيرة ابتداء من 2010.

(3) السياحة ضمن التهيئة العمرانية والبيئة ابتداء من 2008 ومع الصناعة التقليدية ابتداء من 2010.

(4) الاستشراف والإحصائيات، دائرة وزارية جديدة ابتداء من 2010.

(5) الصناعات التقليدية حاليا مع السياحة بعدما كانت مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2013.

نجد القطاع لا يحتل إلا مرتبة متوسطة بين الدوائر الوزارية الأخرى بالنسبة للإنفاق العمومي الاستثماري، كون الاستثمار في القطاع لا يتطلب حصص كبيرة مثل ما هو عليه الحال في قطاعات أخرى مثل ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

الجدول 03: مقارنة نسبة الإنفاق العمومي الاستثماري على التعليم مع قطاعات أخرى (2000-2012)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الصناعة
0	0	0	1.3	1.5	1.6	2.3	الصناعة
13.1	12.8	11.8	13.7	17.7	14.9	14.6	الزراعة والري
2.6	2.4	2.5	3.0	2.8	1.4	1.1	دعم الخدمات المنتجة
25.8	23.9	16.6	17.6	20	21.0	19.3	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
4.3	4.9	6.8	5.7	5.4	4.7	4	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
12.7	8.7	11.9	10.3	12.2	12.5	12.4	التربية والتكوين
8.2	6.8	11	13.9	17.9	17.9	21	دعم تاحصول على السكن
9.5	12.5	5.4	4.3	4.9	5.4	6.5	مواضيع مختلفة
5.6	3.6	5.1	6.8	7.7	7.3	9.2	المخططات البلدية للتنمية
81.8	75.6	71.1	76.7	90.1	86.8	90.6	المجموع الفرعي للاستثمارات
18.2	24.4	28.9	23.3	9.9	13.2	9.4	المجموع الفرعي للعمليات برأس المال
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع العام لميزانية التجهيز

2012	2011	2010	2009	2008	2007	الصناعة
0.6	0.4	0	0	0.0	0.1	الصناعة
7.1	7.5	10	7.1	16.1	10.3	الزراعة والري
0.2	0.5	2.6	0.7	1.3	1.7	دعم الخدمات المنتجة
51.8	23	44.3	33.8	22.4	28.8	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
7	11	9.3	6.8	7.2	3.9	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
3.2	4.6	7.9	9.3	7	7.3	التربية والتكوين
9.8	33.3	3.3	19.1	14.3	13.2	دعم تاحصول على السكن
10.5	7.8	9	8	10.2	8.6	مواضيع مختلفة
3.3	1.7	1.8	3.4	3.4	4.6	المخططات البلدية للتنمية
93.5	89.8	88	87.9	81.9	78.5	المجموع الفرعي للاستثمارات
6.5	10.2	12	12.1	18.1	21.5	المجموع الفرعي للعمليات برأس المال
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع العام لميزانية التجهيز

المصدر: وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2013.

وبالرغم من تطور الإنفاق على التعليم في الجزائر من خلال المخططات التنموية، يبقى هناك إشكال في التصور.

✦ الأهمية النسبية بالمقارنة الخارجية:

إن تقييم المجهود الذي تبذله الدولة الجزائرية في الإنفاق على التعليم على المستوى الدولي، يمكن حصره عبر مؤشرين اثنين: نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق العمومي ونسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج الوطني أو من الناتج المحلي الإجمالي. إذ تولي السلطات العمومية اهتمام كبير للتعليم بالمقارنة الدولية، فهي تخصص للقطاع من إجمالي نفقاتها العمومية أو بما يمثله الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي (GNP) مقارنة مع ما يخصصه العالم لقطاع التعليم كما نلتمسه من الجدول التالي:

الجدول 04: مقارنة نسبة % الإنفاق العمومي على التعليم بالمقارنة الدولية (1965-2005)

الفترة	الإنفاق التعليمي من إجمالي الناتج المحلي		الإنفاق التعليمي من الإنفاق العمومي	
	العالم	الجزائر	العالم	الجزائر
1965	4.8	7.0	15.0	18.5
1970	5.4	7.0	17.3	21.0
1975	5.7	7.3	14.7	20.5
1980	4.9	8.2	14.6	23.5
1985	4.8	7.1	14.1	20.4
1990	4.8	6.4	13.8	28.4
1995	4.9	6.7	15.2	17.3
2000	4.9	5.8	14.7	19.2
2005	4.9	5.7	14.7	17.5

المصدر: ارجع إلى:

- بغداوي جميلة، «أثر الاستثمار في التعليم على النمو الإنتاجي- دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1975-2003»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص نفود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2007، ص ص 57-58؛
- UNESCO, Etude statistique sommaire sur l'éducation dans le monde de 1960 à 1980, UNESCO, Genève, 1981, p. 51.

1-2) تجارب دولية في ترشيد الإنفاق في مجال التعليم:

يعد تمويل التعليم شغلا شاغلا لصناع السياسة في كل دول العالم، وتعتمد آليات التمويل على الظروف الخاصة بكل دولة⁷. وفي هذا الشأن، تهتم كل دول العالم بتحليل نتائج التعليم بما يسمح بإعداد سياسات تعليمية فعالة⁸. ورغم ذلك، فإن ارتفاع الإنفاق على التعليم

في أغلب دول العالم لم تصل نسبته إلى النسبة المعيارية التي سادت في الدول التي حققت تطوراً ملموساً في رأس المال البشري بين 6 و9% من الناتج الإجمالي المحلي⁹. ونقدم عرض موجز في ضوء الخبرات الدولية المعاصرة التي قد تفيد في توفير بدائل جيدة من أجل التعاون في زيادة الإنفاق على التعليم ذي الجودة العالية أو بعبارة أخرى ترشيد الإنفاق¹⁰:

- في اليابان:

تساهم النقابات المهنية والعمالية بشكل كبير في توعية أعضائها بالسياسات التعليمية وبدائل التمويل التعليمي التي تضعها الدولة من أجل النهوض بالتعليم في المجتمع الياباني، وتحدد هذه النقابات المهنية والعمالية لأعضائها الأدوار الهامة لهم لنجاح هذه البدائل وتحقيق مستهدفاتها في المجتمع الياباني، فضلاً عن ذلك فإن النقابات المهنية والعمالية تشارك بفاعلية في عملية تمويل التعليم وتقتراح سياسات الأجور وساعات العمل بالمدارس.

- في استراليا:

تهتم النقابات المهنية والعمالية بتقديم المعلومات الكافية لأعضائها عن الإنفاقات التعليمية وما يستجد من تحولات مع العمل على أن يدعم أعضاء النقابات المهنية والعمالية اقتراحات الحكومة بشأن ترشيد الإنفاق في مجال التعليم، كما تشارك هذه النقابات في دراسة المشكلات المتعلقة بالتعليم في استراليا وتتولى اقتراح الحلول اللازمة لها.

- في ألمانيا وإنجلترا:

تشارك النقابات المهنية والعمالية في كل من ألمانيا وإنجلترا بالتوعية المستمرة بين أعضائها في مجال الإنفاقات التعليمية والتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها على المستويين الخارجي والداخلي، وتحاول هذه النقابات المهنية والعمالية على الدوام تزويد الأعضاء بمعلومات كافية عن سوق العمل واحتياجاته المستقبلية من مخرجات التعليم في هذه البلدان، مع إرشادهم إلى كيفية المشاركة في عمليات تمويل التعليم وتحسين الجودة به.

- في الولايات المتحدة الأمريكية:

استحدثت النقابات المهنية والعمالية نمطاً من الشركات العاملة في إدارة المدارس العامة المصابة بالخلل من أجل ترشيد الإنفاقات عليها وإصلاحها، ومن هذه الشركات شركة

إديسون) ومقرها نيويورك والتي تتولي إدارة التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصل عدد المدارس العامة التي تديرها هذه الشركة 108 مدرسة مقيد بها 57000 تلميذ، وتتلقى هذه الشركة تمويلاً حكومياً عن كل تلميذ بهذه المدارس، ونجحت تجربة أن شركة متخصصة تدير المدارس العامة بنفقات مالية أقل نظير منهج دراسي صارم، وأيام دراسية أطول من المعتادة، وتزويد كل فصل في المدارس بثلاثة أجهزة كمبيوتر على الأقل، وكان مسموحاً للتلاميذ أن يأخذوا معهم كمبيوتر شخصي للدخول إلى الأنترنت، وكذلك لربط الأهالي بالمعلمين، سمي هذا النمط بالأسلوب الثالث في الإنفاق على التعليم، هو ليس خاصاً، ولا عاماً، بل يشير إلى خصخصة الخدمات التعليمية بكلفة أقل وفي شراكة مع الحكومة من أجل تحسين جودة التعليم.

- وفي العالم العربي:

تعتبر التربية في العالم العربي عملية إعادة بناء مستمرة للخبرة في الحياة التي تتجاوز نطاق الصفوف التعليمية¹¹. فهناك أزمة ثقة بين مؤسسات الإنتاج في الدول العربية من جهة، ومؤسسات التعليم من جهة أخرى عن مدى استفادة كل طرف من الآخر، مما يؤثر سلباً، وإلى حد كبير في التقارب غير الرسمي فيما بينهما، وبالتالي في الدرجة التي تساهم بها هذه المؤسسات الإنتاجية في تمويل التعليم. ويتضح من مختلف التقارير أن البلدان العربية صرفت كثيراً على التنمية البشرية بما في ذلك التعليم طول العقود الماضية، ويمكن تحليل هذا الإنفاق على التعليم إلى ثلاث مجموعات¹²:

- المجموعة الأولى: تشمل عشر دول نجد فيها أن نصيب الإنفاق على التعليم من الناتج الوطني في تزايد خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، ويتراوح بين 2.8 و10.6%، ويبلغ في المتوسط حوالي 6.7%؛
- المجموعة الثانية: تشمل خمس دول عربية، ويلاحظ أن نصيب الإنفاق التعليمي من الناتج الوطني في تآرجح خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، يتركز النصيب في المتوسط لهذه المجموعة حوالي 5.3%؛
- والمجموعة الثالثة: تضم دولتين، ويلاحظ أن نصيب الإنفاق العام التعليمي من الناتج الوطني في تناقص خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، ويتركز النصيب في المتوسط في حوالي 4.1%.

(2) تطور النفقات المخصصة لوزارة التربية الوطنية:

تمارس التربية وظائف عدة في المجتمعات الحديثة أهمها التكوين وكعامل ترفية اجتماعية¹³. وما دامت مصاريف التعليم هي عمومية، فمن الضروري تحديدها وحصرها بالنسبة لإجمالي مصاريف الدولة، حيث نلاحظ مدى تطور حصة القطاع من الاعتمادات داخل ميزانية الدولة. وتقتصر دراسة ميزانية التعليم في ورقة بحثنا على ميزانية وزارة التربية الوطنية فقط، حيث تشمل أيضا تحليل التوزيع الداخلي للاعتمادات لنفس القطاع. ففي هذه الميزانية، نميز التفرقة الكلاسيكية لكل مستندات الموازنة بين المصاريف العادية التي تشمل قروض التشغيل ومصاريف رأس المال التي مجموعها يعكس وظيفة الاستثمار للقطاع.

(1-2) تطور ميزانية التشغيل لقطاع التربية:

أن التطور المسجل في مصاريف التشغيل هو أهم بكثير مما هو عليه بالنسبة لمصايف التجهيز، حيث قفز مبلغ الاعتمادات من 548.908.000 دينار في 1964 إلى 4.955.227.000 دينار سنة 1980 و 24.953.473.000 دينار في 1990 ثم 132.553.160.000 دينار في 2000، وتسجل 628.664.014.000 دينار سنة 2013 في حين كانت الاعتمادات المخصصة لمصاريف رأس المال 170.800.000 دينار سنة 1964 و 231.500.000 دينار في 1980 و 4.551.364.000 دينار في 1990 ثم 22.005.000.000 دينار في 2000 ليصبح 6.462.000 دينار في 2008¹⁴. ونجدها أكثر استقرارا عند مصاريف التشغيل مما هي عليه في مصاريف التجهيز التي تعرف تذبذبات من فترة إلى أخرى، مثل ما يوضحه الجدول:

الجدول 05: تطور ميزانية التسيير الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009

السنوات المالية	ميزانية الدولة	ميزانية التربية الوطنية بالآلاف الدنانير		قروض التسيير بالآلاف الدنانير		قروض التجهيز بالآلاف الدنانير		نسبة % قروض التجهيز على قروض التسيير
		الاعتمادات	%	الاعتمادات	المؤشر	الاعتمادات	المؤشر	
2001	1.251.794.176	167.213.766	13,35	137.413.766	42 580	29.800.000	17 447	21,68
2002	1.602.344.167	182.285.316	11,37	158.109.316	48 993	24.176.000	14 155	15,29
2003	1.711.109.900	202.568.928	11,83	171.105.928	53 020	31.463.000	18 421	18,38
2004	1.920.000.000	224.735.743	11,70	186.620.872	57 828	38.114.871	22 315	20,42
2005	1.950.000.000	253.102.120	12,97	214.402.120	66 436	38.700.000	22 658	18,05
2006	3.660.314.977	363.086.832	09,91	222.036.472	68 802	141.050.360	82 582	63,52
2007	1.005.509.983	302.823.848	30,11	235.888.168	73 094	66.935.680		28,37
2008	1.294.041.184	350.005.953	27,04	280.543.953	86 931	69.462.000		24,75
2009	1.858.237.276	374.276.936	20,14	374.276.936	115 976			

المصدر: وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2013.

✚ مصاريف المستخدمين:

يعتبر المنصب الأول والأساسي من ميزانية التسيير للقطاع، وتتمثل هذه المصاريف في الرواتب والأجور الخاصة بالمعلمين والأساتذة وعمال مؤسسات القطاع بالإضافة إلى العلاوات والمكافآت، التعويضات والمنح العائلية، أضيف إلى ذلك الاشتراكات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) والضرائب أي الاقتطاعات المختلفة. ويختلف حجم هذه المصاريف من مستوى إلى آخر¹⁵ كما نلاحظه في الجدول:

الجدول 06: مصاريف المستخدمين حسب مستوى التعليم للفترة الدراسية 2003-2004

بيانات المستويات	نسبة التلاميذ/ المعلمين	نسبة المعلمين/ موظفو الإدارة	نسبة التلاميذ/ موظفو الإدارة	الحجم المتوسط للأقسام	الأجر المتوسط السنوي للمعلمين بالدولار
الابتدائي	27	13.4	354	30	4890
المتوسط	21	1.6	32	38	5263
الثانوي	19	1.2	23	36	6007

المصدر: وزارة التربية الوطنية ، الجزائر ، 2008.

إن هذه الاختلافات في حجم هذا المنصب من المصاريف بين المستويات الثلاثة ترجع إلى التغيرات في نسبة التلاميذ/موظفو الإدارة (تركيبية المستخدمين)، وإلى الأجر المتوسطة. فحجم حبرات الدرس هو صغير في الابتدائي 30 مقارنة بما هو عليه في الثانوي 38 ونسبة التلاميذ/المعلمين راجع لكون العدد الكبير من المعلمين المتخصصين موجه للطور الثالث وللثانوي. فالفرق في الأجر المتوسط للمعلمين هو ضعيف في كل المستويات، هو مرتفع فقط بـ 8% في المتوسط مقارنة بالابتدائي أما نسبة التلاميذ/موظفو الإدارة هي متدنية في المستويين المتوسط والثانوي (38% و 36%) في حين هي مرتفعة جدا في الابتدائي 354%¹⁶.

✦ مصاريف لشراء الأدوات ومصاريف أخرى:

يمثل هذا المنصب وجه آخر من تكلفة التسيير، ويشمل كل من الأدوات والمواد المستخدمة في استغلال مؤسسات القطاع وأيضا مصاريف الصيانة بالإضافة إلى الكتاب المدرسي وأيضا الإعانات المقدمة لمختلف مؤسسات القطاع. وما يمكن ملاحظته على مستوى هذا المنصب من ميزانية التسيير وعلى سبيل المثال في ما يتعلق بالكتاب المدرسي، المجهود المعتبر والمبدول من طرف الدولة منذ الاستقلال في توفير هذه الأداة الضرورية في القطاع كما يبينه لنا الجدول أسفله رغم تحمله عبئه كليا أو جزئيا من الأفراد:

الجدول 07: تطور إنتاج الكتاب المدرسي

السنوات	التعليم الثانوي	التعليم المتوسط (الطور 3)	التعليم الابتدائي (الطوران 1 و 2)	المجموع العام
2000-2001	3046601	5445014	16678495	25170110
2001-2002	2610700	3124570	15427600	21162870
2003-2002	3280292	5492089	17841809	26614190
2004-2003	1802000	10600000	17378080	29780080
2005-2004	2697759	19760642	21423633	43882034
2006-2005	5540385	7170976	9856228	22567589
2007-2006	3915528	13909396	17496068	35320992
2008-2007	8732691	21576918	26901412	57211021
2009-2008	7862226	26816058	24668485	59346769

المصدر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر 2012.

✦ مصاريف النشاطات الاجتماعية:

يدخل هذا المنصب من المصاريف ضمن التدخل العمومي، حيث نميز فيه المنح والتحويلات الأخرى لفائدة التلاميذ، النقل المدرسي، المطاعم المدرسية ومختلف النشاطات المدرسية الثقافية والاجتماعية. ويمكننا متابعة التطور الملموس في عدد التلاميذ المستفيدين من هذا المنصب من الميزانية والمتمثل في مختلف التحويلات (المنح، الداخلية، والمطاعم المدرسية) من الجدولين التاليين:

الجدول 08: تطور عدد تلاميذ التعليم الابتدائي المستفيدين من المطاعم المدرسية والداخلية

السنوات	الداخليات	المستفيدين %	عدد المطاعم	التلاميذ المستفيدين	مجموع التلاميذ
2001-2000	27	19.31	5608	911815	4 720950
2002-2001	25	29.33	6665	1 376340	4 691870
2003-2002	26	30.35	7082	1 399930	4 612574
2004-2003	27	36.03	7950	1 624267	4 507703
2005-2004	33	38.06	8422	1 660253	4 361744
2006-2007	40	47.05	9254	1 974697	4 196580
2007-2006	39	53.02	9802	2 162674	4 078954
2008-2007	40	60.57	10364	2 381364	3 931874
2009-2008	33	74.89	12784	2 751154	3 673718

المصدر: وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2012.

الجدول 09: تطور عدد تلاميذ التعليم المتوسط المستفيدين من المنح

السنوات	داخلي	نصف داخلي	خارجي	مجموع التلاميذ
2001-2000	16 472	118 630		135 102
2002-2001	20 053	109 495		129 548
2003-2002	21 136	137 078		158 214
2004-2003	21 841	140 583		162 424
2005/2004	24 115	168 905		193 020
2006-2005	21 307	187 774		209 081
2007-2006	25 472	246 823		272 295
2008-2007	23 455	261 364		284 819
2009-2008	23 495	332 512		356 007

المصدر: المديرية الفرعية للإحصائيات: وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2012.

2-2) تطور ميزانية التجهيز لقطاع التربية:

تعكس ميزانية التجهيز وظيفة الاستثمار لأي قسم أو جهاز وزاري في شكل ترخيصات برنامجية Autorisations de programme والتي تقابل قروض الدفع Crédits de paiement أو الحجم الإجمالي الأقصى للمصاريف التي بإمكان أي وزارة القيام بإنفاقها خلال سنة معينة أو مجموعة من السنوات في ظل برنامج ما.

تبين التجارب الميدانية أن ما يستهلك إلا جزء فقط من هذه الاعتمادات خلال السنة والتي تعرف بقروض الدفع، بينما الجزء المتبقى (النكميلي) هو مؤجل للاستعمال في السنوات القادمة، خلافا ما عليه بالنسبة لقروض التسيير التي لا تستعمل فهي تلغى في نهاية كل سنة.

من الوهلة الأولى، ما يمكن ملاحظته، هو أن ما ميز كل الفترات من تقلبات ديموغرافية استوجب جهد خاص من الاستثمار في قطاع التربية، فمجموع التجهيزات المدرسية تمثل لنا إن صح التعبير بالعرض (عرض خدمة التعليم) التي من المفروض أن تتأقلم من أجل تلبية الطلب الغير مستقر. كما نلاحظ بالرغم من أهمية قيمة مصاريف التجهيز من حيث المبالغ فنموها ضعيف مقارنة بقروض التسيير. نعتبر في دراستنا ميزانية التجهيز إجمالي قروض الدفع التي تعكس مصاريف الميزانية الحقيقية.

يجب تحليل ميزانية التجهيز لوزارة التربية الوطنية وفق منظور آخر، نظرا للفوارق التي تنتج عن الاعتمادات المسجلة والاعتمادات التي أنفقت فعلا والتي قد يكون حجمها معتبرا، ولتجنب أي سبب الذي قد يعيق تطور ميزانية التجهيز ويغض النظر عن حجم قروض الاستثمار، يجب تحديد فقط الحصة الفعلية التي استهلكت من هذه القروض. فالوزارة، ولأسباب تقنية أو إدارية لا تخسر حصتها من قروض رأس المال التي لم تستعملها جزئيا أو كاملة. زد على ذلك فإننا نعتبر الفارق الغير مستعمل من هذه القروض أحد العناصر الأساسية التي تمكننا من تقييم ومعرفة الطلب في المستقبل.

إن تكلفة انجاز قاعة أو حجرة الدرس في التعليم الابتدائي ذات مساحة مرجعية بـ 62م² لاستقبال 30 تلميذ أي (2,1 م² للتلميذ الواحد) تقارب أكثر من 17000 دولار حوالي 274 دولار للمتر المربع الواحد، تناسبا مع مستوى تكاليف انجاز البنايات في البلاد. وتعتبر هذه التكلفة عالية مقارنة ببعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا ذات دخل متوسط، ويرجع هذا ربما للخصوصية التقنية المستعملة في البناء (تقنية البناء ضد الزلازل) وللتكلفة الباهظة لليد العاملة ولعوامل أخرى. وتعتبر تكلفة الانجاز في التعليم المتوسط وفي الثانوي ولاسيما التقني ضعف مما هي عليه في التعليم الابتدائي بسبب الاحتياجات الإضافية فيهما من مخابر، مكتبات وقاعات للموظفين المكلفين بانجاز ومتابعة برامج التعليم.

(3) تكلفة التعليم:

دوماً في كل الأمم وفي كل الظروف، نتحدث أن للتعليم تكلفة مادية نقدية حالية وأخرى مستقبلية مرتبطة لفشل النظام التعليمي ككل، كون الفشل المدرسي له تكاليف مالية واجتماعية¹⁷ بالنسبة للأفراد والمجتمع على حد سواء¹⁸.

تعتبر دراسة التكلفة مؤشراً هاماً لمقدار الكم الذي ينفق على التعليم تمكن المخطط التربوي من تحقيق عدة أهداف منها¹⁹:

- التعرف على الأموال المنفقة فعلاً في قطاع التعليم؛
- التعرف على الموارد الحقيقية الموظفة في قطاع التعليم؛
- والتعرف على البدائل المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم لحصر الأعباء المالية الجديدة في حدود التكاليف المعقولة.

(1-3) عوامل ارتفاع تكلفة التعليم:

إن أهمية حجم الاعتمادات المخصصة لوزارة التربية الوطنية، تقودنا إلى التساؤل حول أسباب المجهود المالي المبذول من طرف الدولة. والجواب عن هذا، يمكن حصره في محورين أساسيين كما يلي:

- المحور الأول يتعلق بارتفاع الطلب على التعليم، يبدو لنا هذا من الوهلة الأولى كخاصية لتطور التمدن في القطاع، لكن هذا الارتفاع ما هو إلا نتيجة لنمو عدد السكان وحركتهم داخل المحيط وكذا عامل التمدن، مما يتطلب الأمر إلى احتياجات مستمرة في بناء مدارس وأقسام جديدة بالإضافة إلى تطور ظروف المعيشة للأفراد والتغيرات الهيكلية في توزيع الفئات العاملة جغرافياً، زد على ذلك مختلف الإصلاحات التي أجريت على المدرسة كحتمية تزويدها بالمعلومات العامة العلمية منها والتكنولوجيا؛
- والمحور الثاني يدور حول التطور الثابت للتكاليف الوجودية للتعليم الذي يمثل العامل الثاني لارتفاع مصاريف التعليم، ويعكس هذا أيضاً التحسين في خدمة التعليم من حيث تأهيل وكفاءة المعلمين، نسبة التأطير وأيضاً تطور البحث العلمي الذي يتم تمويله من ميزانية التعليم، بالإضافة إلى مختلف التدخلات للوزارة المعنية ذات الطابع الاجتماعي كالمناح والمساعدات المقدمة للتلاميذ.

إن التغير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والسياسي خلال العشرية الأولى بعد الاستقلال لم يتبعه تغيير هام في نظام التعليم في الجزائر، حيث نسجل الشروع في إصلاح المدرسة

الجزائرية بعد فترة طال انتظارها. فأهمية ارتفاع عدد السكان للفئة التي يتراوح أعمارها بين 6-13 سنة عادة الاستقلال رافقتها احتياجات جديدة في التمدرس²⁰. ولقد قفز معدل التمدرس من 31% في السنة الدراسية 1962-1963 إلى 95,28% للسنة الدراسية 2008-2009. يمكن تفسير التطور المعترف والهائل في العدد وفق منظورين مختلفين تماما:

1. يتمثل في الانفجار الديمغرافي الذي هو نتيجة لارتفاع الولادات،
2. وارتفاع سريع في الطلب على التعليم، أي بعبارة أخرى تطور معدل التمدرس.

ونجم عن حركات الهجرة من المناطق الريفية آثار تقتضي منا إقامة تجهيزات جديدة بدون أي مقابل للتجهيزات التي نستغني عن استغلالها، بالرغم من أنها مازالت صالحة للاستعمال، كما ينجم عنها أيضا، آثار على نفقات التسيير ما دام تسرب التلاميذ في المناطق الريفية لا يؤدي إلا إلى انخفاض طفيف في عدد المعلمين عندما ينخفض عدد المتدربين وبالتالي أصبح من الضروري القيام بالتقدير الدقيق لحجم واتجاهات حركة الهجرة، حتى نضمن تطابق بشكل دائم للمؤسسات التعليمية والسكان المقيمين فعلا، عبر ما نسميه بالخريطة المدرسية²¹ والتي تعتبر أداة أساسية لأجزاء الإصلاحات والمخططات التربوية وتحقيق الأهداف المرسومة.

(2-3) ارتفاع التكاليف الوجدانية للتعليم:

يقصد بالتكلفة الوجدانية سعر تكلفة التلميذ ما يمكن أن نشير إليه في البداية، هو أنه بالإضافة إلى ما تستقبله المؤسسات التربوية من العدد المتزايد من التلاميذ، فإن الدولة مستمرة لا محالة في تحمل تكلفة إضافية على كل تلميذ.

الجدول 10: تطور الانفاق التعليمي للفترة 1990-2005

الانفاق التعليمي من إجمالي الناتج المحلي	الانفاق التعليمي من الإنفاق العمومي		الانفاق التعليمي من إجمالي الناتج المحلي	الانفاق التعليمي من الإنفاق العمومي	الانفاق التعليمي من إجمالي الناتج المحلي
	العالم	الجزائر	العالم	الجزائر	الانفاق التعليمي من إجمالي الناتج المحلي
1965	4.8	7.0	15.0	18.5	1965
1970	5.4	7.0	17.3	21.0	1970
1975	5.7	7.3	14.7	20.5	1975
1980	4.9	8.2	14.6	23.5	1980
1985	4.8	7.1	14.1	20.4	1985
1990	4.8	6.4	13.8	28.4	1990
1995	4.9	6.7	15.2	17.3	1995
2000	4.9	5.8	14.7	19.2	2000
2005	4.9	5.7	14.7	17.5	2005

المصدر: المديرية الفرعية للإحصائيات والقوانين المالية.

يصعب إجراء مقارنة بين وزارة التربية الوطنية ومؤسسة اقتصادية ذات نشاط خدماتي، لأننا نجد أنفسنا أمام صعوبة تحديد النجاعة الاقتصادية بالنسبة لقطاع التعليم والتي تتمثل في البحث على تركيبة العناصر المطابقة لأقل تكلفة، كما أنه عندما ننقل من التكاليف الإجمالية إلى التكاليف الوحيدة، لا يمكننا استخدام كما هو الحال في المؤسسة الاقتصادية لبعض المفاهيم كالتكلفة الهامشية، التكلفة المتغيرة أو الثابتة ونطبقها على قطاع التعليم (التربية الوطنية) من أجل تحديد التكاليف الوحيدة. وبالفعل، ما يمكن قبوله عند القيام بأي تحليل في ما يخص مجال التعليم، هو اعتبار ميزانية التسيير وميزانية التجهيز بمثابة التكاليف المتغيرة والثابتة في المؤسسة الاقتصادية.

وتحسب تكلفة كل تلميذ على أساس المبالغ التي تخصصها الدولة من الإنفاق العمومي على قطاع التربية، وذلك من خلال الميزانية المخصصة لها، حيث تقسم الميزانية العامة للتربية الوطنية على عدد التلاميذ في جميع مراحل التعليم (الإجباري والثانوي)، يمكن تحديد نصيب كل تلميذ خلال الفترة الممتدة من 1964 إلى 2009 كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 11: تكلفة التلميذ من ميزانية التربية الوطنية

لسنوات لمالية	نفقات لتعليم من ميزانية التربية الوطنية (مليار دينار)	عدد لتلاميذ (بالمليون)	تكلفة لتلميذ (ألف دينار)	السنوات المالية	نفقات لتعليم من ميزانية التربية الوطنية (مليار دينار)	عدد لتلاميذ (بالمليون)	تكلفة لتلميذ (ألف دينار)
2000	154.76	7.67	20.18	2005	253.10	7.67	33.00
2001	167.21	7.78	21.49	2006	363.09	7.58	47.90
2002	182.29	7.87	23.16	2007	302.82	7.53	40.22
2003	202.57	7.87	25.74	2008	350.01	7.44	47.04
2004	224.74	7.80	28.81	2009	28374.	7.46	50.17

ما يمكن تسجيله من قراءة وتحليل بيانات الجدول أعلاه مدى استمرارية نمو نصيب التلميذ في الجزائر من الإنفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم. وإذا كان بإمكاننا استغلال ميزانية التسيير وتحليلها على التلاميذ المتمدرسين فعلا، فالأمر ليس كذلك مع ميزانية التجهيز، فاستعمال الهياكل والتجهيزات المدرسية لا يستفيد منه جيل واحد فقط من التلاميذ بل الكثير من الأجيال المتتالية. وعليه، ليس بإمكاننا تحميل جيل معين من التلاميذ كلفة المباني، وبالتالي التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة التي نستخدمها في المؤسسة الاقتصادية لا يمكن تطبيقها على مصالح التعليم.

من جهة أخرى، نجد صعوبة في تحديد القسط السنوي لإهلاك المباني وتحمله مباشرة على التلاميذ المتمدرسين، وحتى لو قمنا باستخدام معامل هامشي لرأس المال لكل تلميذ أي أننا نحدد تكلفة المباني الجديدة تناسبا مع النمو العددي للتلاميذ، فعملية المقارنة غير ممكنة

مادام الإدارة لا تفرق بين المباني والتجهيزات الجديدة وعمليات تصليح وترقيع البنايات القديمة.
بناءً على هذا، فإن تحديد التكاليف الوحيدة يكون انطلاقاً من المعطيات التي تقدمها لنا ميزانية التسيير، وبالتالي تعتبر تكاليف وحدوية للتسيير (مصاريف مباشرة ومصاريف غير مباشرة موزعة على عدد التلاميذ المتدرسين). وتشمل العناصر التالية:

- الرواتب (الأجور) الخاصة بالمعلمين والأساتذة وعمال مؤسسات القطاع؛
- الأدوات والمواد المستخدمة وأيضاً مصاريف الصيانة؛
- ومختلف الإعانات لمؤسسات القطاع ومصاريف النشاطات الاجتماعية.

وما يلاحظ من خلال الجدول أسفله، أن تكلفة الوحدة الإجمالية للتلميذ المتدرس هي في ارتفاع مستمر بشكل كبير وبدون توقف، تضاعفت هذه التكلفة بعد الاستقلال خلال العشرية الأولى (1963-1970) ثم إلى أربعة عشر مرة خلال ثلاثين سنة (1963-1990) ثم قفز العدد إلى ما يقارب 254 مرة منذ الاستقلال إلى سنة 2011.

الجدول 12: تغيرات تكلفة الوحدة الإجمالية

السنوات	ميزانية التسيير (بآلاف الدنانير)	مؤشر	عدد التلاميذ (*)	تكلفة الوحدة الإجمالية	السنوات	ميزانية التسيير (بآلاف الدنانير)	مؤشر	عدد التلاميذ (*)	تكلفة الوحدة الإجمالية
2000	132,753.160	41.136	7,686,603	17,271	2006	222,036.472	68.802	7,575,817	29,309
2001	137,413.766	42.580	7,780,593	17,661	2007	235,888.168	73.094	7,530,182	31,326
2002	158,109.316	48.993	7,871,823	20,085	2008	280,543.953	86.931	7,441,241	37,701
2003	171,105.928	53.020	7,873,268	21,733	2009	374,276.936	115.976	7,455,862	50,199
2004	186,620.872	57.828	7,796,496	23,937	2010	390,566.167	-	7,528,356	51,879
2005	214,402.120	66.436	7,667,369	27,963	2011	569,317.554	-	7,850,550	72,519

* حتى يكون توافق بين عدد التلاميذ الذي يقابل معطيات إحصائيات لسنوات دراسية، ومصاريف التسيير التي تعط لسنوات الميزانية، فإننا اعتبرنا في التحليل عدد التلاميذ المقابل لكل سنة، الوسط الحسابي لسنتين متتاليتين.
المصدر: المديرية الفرعية للإحصائيات & وزارة التربية الوطنية.

ثم تحديد تكلفة الوحدة لكل مستوى على حدا (المستوى الابتدائي والمتوسط) أي الإلزامي والمستوى الثانوي كما تبينه لنا الجداول التالية:

الجدول 13: تكلفة الوحدة لكل مستوى للفترة الممتدة بين 2008 و 2011

(1) توزيع مصاريف المستخدمين في مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي

المجموع	التعليم الثانوي (العام والنفسي)		التعليم الإلزامي		(بآلاف الدنانير)
	التكاليف الاجتماعية	مرتبات العمل	التكاليف الاجتماعية	مرتبات العمل	
225 444 000	13 405 750	43 455 000	40 830 250	127 753 000	2008
305 026 969	16 871 000	55 965 000	54 572 000	177 618 969	2009
314 342 360	17 077 755	58 974 047	55 569 738	182 720 820	2010
486 059 837	25 452 028	94 259 602	80 876 371	285 471 836	2011

(2) تكلفة لوحدة في مؤسسات التعليم الإلزامي

السنوات	مصاريف المستخدمين من ميزانية التشغيل (بآلاف الدنانير)	عدد التلاميذ (*)	تكلفة الوحدة
2008	168 583 250	6 466 499	26.070
2009	232 190 969	6 382 904	36.377
2010	238 290 558	6 343 322	37.566
2011	366 348 207	6 635 606	55.209

(3) تكلفة الوحدة في مؤسسات التعليم الثانوي

السنوات	مصاريف المستخدمين من ميزانية التشغيل (بآلاف الدنانير)	عدد التلاميذ (*)	تكلفة الوحدة
2008	56 860 750	974 742	58.334
2009	72 836 000	1 072 958	67.883
2010	76 051 802	1 185 034	64.177
2011	119 711 630	1 214 944	98.533

(*) يقابل معطيات إحصائيات لسنوات دراسية، ومصاريف التشغيل التي تعطي لسنوات الميزانية، لذا اعتبرنا في التحليل عدد التلاميذ المقابل لكل سنة، الوسط الحسابي لسنتين متتاليتين.

(4) تكلفة الوحدة في مؤسسات التعليم الإلزامي والثانوي

السنوات	تكلفة الوحدة في التعليم الإلزامي	تكلفة الوحدة في التعليم الثانوي
2008	26.070	58.334
2009	36.377	67.883
2010	37.566	64.177
2011	55.209	98.533

المصدر: بالاعتماد على: المديرية الفرعية للإحصائيات لوزارة التربية الوطنية، الجزائر 2012،
& DAUMARD Pierre, op. cit. pp. 150.151.

ما يمكن ملاحظته من الجداول خلال فترة التحليل، الفروق الكبيرة في تكلفة التلميذ الواحد ما بين المستويات، حيث يكلف تلميذ التعليم الثانوي مرتين تلميذ مستوى التعليم في الأطوار الثلاثة (الابتدائي والمتوسط). وما يمكن قوله، أن الأهمية المتاحة لمختلف المستويات التعليمية تظهر من خلال التحسن لكلفة التلميذ عبر الزمن، غير أن الأولوية الكبيرة نلاحظها في التعليم الثانوي²².
ويجب أن لا ننكر ما يتحمله القطاع العائلي من الأعباء المالية في سبيل تعليم الأبناء، تتمثل في صورتها المباشرة في تكاليف التعليم الخاص بحثا عن فرصة للتعليم الجيد وتملك المهارات اللازمة لسوق العمل، هذا إضافة إلى بعض الأعباء المالية التي فرضتها بعض معايير الكفاءة الداخلية المعينة للنظام التعليمي في بعض التخصصات، مما زاد من تحملات الأسر في سبيل تعليم أبنائها ما بين دروس خصوصية، ومجموعات تقوية، وكتب، ومواصلات وغير ذلك²³.

خاتمة:

دوماً في كل الأمم وفي كل الظروف، نتحدث أن للتعليم تكلفة مادية نقدية حالية وأخرى مستقبلية مرتبطة لفشل النظام التعليمي ككل، كون الفشل المدرسي له تكاليف مالية واجتماعية بالنسبة للأفراد والمجتمع على حد سواء. وبالرغم من تطور الإنفاق على التعليم في الجزائر من خلال المخططات التنموية، يبقى أن هناك إشكال في التصور، إذ لا يظهر أثر النفقات العمومية للقطاع مثل ما تظهره متغيرات الحوكمة والديمقراطية، مما يتطلب وضع تصور جديد للإنفاق التعليمي في الجزائر وفق هندسة مالية تسمح بتسيير الموازنات الممنوحة. وتمارس التربية وظائف عدة في المجتمعات الحديثة أهمها التكوين وكعامل ترفية اجتماعية. وما دامت مصاريف التعليم هي عمومية، فمن الضروري تحديدها وحصرها بالنسبة لإجمالي مصاريف الدولة، حيث نلاحظ مدى تطور حصة القطاع من الاعتمادات داخل ميزانية الدولة. واقتصرت دراسة ميزانية التعليم في بحثنا على ميزانية وزارة التربية الوطنية فقط، حيث أشملت أيضاً تحليل التوزيع الداخلي للاعتمادات لنفس القطاع.

إن التغير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والسياسي خلال العشرية الأولى بعد الاستقلال لم يتبعه تغيير هام في نظام التعليم في الجزائر. ففي كل سنة، تجد التربية الوطنية نفسها أمام مشكل النمو العددي للتلاميذ، دخول مدرسي صعب وآخر متذبذب ورغم ذلك فكل تلميذ يلتحق بمقعده وآلة التربية الوطنية تنطلق من جديد في سنة دراسية أخرى. ثم يتواجد التلاميذ في فترة الامتحانات ويصبح شهر جوان بدوره قضية "ومهمة وطنية"، فالرأي العام منبهر والكل يشير بأصبع الاتهام إلى النمو الديموغرافي. وما يمكن ملاحظته الفروق الكبيرة في تكلفة التلميذ الواحد ما بين المستويات، حيث يكلف تلميذ التعليم الثانوي مرتين تلميذ مستوى التعليم في الأطوار الثلاثة (الابتدائي والمتوسط). وما يمكن قوله، أن الأهمية المتاحة لمختلف المستويات التعليمية تظهر من خلال التحسن لكلفة التلميذ عبر الزمن، غير أن الأولوية الكبيرة نلاحظها في التعليم الثانوي.

الهوامش والمراجع:

- 1 BRILMAN Jean & HÉRARD JACQUES, «Les meilleures pratiques de management dans le nouveau contexte économique mondial, Organisation (6° édition), Paris, 2006, p. 102.
- 2 مقداد محمد، «جامعات البلدان النامية في عهد العولمة: أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة»، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة «العولمة وأولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 27-1425/2/28 هـ الموافق 17-18/4/2004م.
- 3 بغداوي جميلة، «أثر الاستثمار في التعليم على النمو الانتاجي في الجزائر - دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1975-2003»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2007، ص 57.
- 4 D'AIGLEPIERRE Rohen, «Économie de l'éducation dans les pays en développement: Cinq essais sur l'aide internationale à l'éducation, la nature publique ou privée de l'enseignement, le choix des parents, l'efficacité des collèges et la satisfaction des enseignants», Thèse de doctorat (Nouveau Régime) en Sciences économiques, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand 1, 2011, p. 17.
- 5 PARMENTIER Christophe, «L'ingénierie de formation en entreprise: Outils et méthodes, Eyrolles (2° ed.), Paris, 2009, p. 10.
- 6 مرابط أحلام، «الوضعية الاجتماعية للموارد البشرية في الجزائر: دراسة ميدانية مع أساتذة قطاع التربية والتعميم لمدينة بسكرة»، رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع (تخصص تنمية الموارد البشرية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، ص 117.
- 7 المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج (عمل جماعي برئاسة مرزوق يوسف الغنيم)، «اقتصاديات التعليم، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، 2012، ص 9.
- 8 OCDE, Regards sur l'éducation 2014: Les indicateurs de l'OCDE, OCDE, Paris, 2014, p. 3.
- 9 أحمد الكواز، «السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري»، ورقة فرعية مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول «العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2002، ص 34.
- 10 مقال، «في قضايا الإنفاق على التعليم وتمويله وتوفير ميزانياته»،
<http://uqu.edu.sa/page/ar/157185>
- 11 عبد الفتاح خضر، «أزمة البحث العلمي في العالم العربي»، مكتب صلاح الحليجان للمحاماة والاستشارات القانونية (سلسلة دراسات)، الرياض، 1992، ص ص 120-121.
- 12 علي الهادي العوات، «التربية العربية: رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين»، اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم، بنغازي، 2004، ص 64.
- 13 AGHION Philippe & COHEN Élie, «Éducation et croissance», La Documentation française, Paris, 2004, p. 135.
- 14 المديرية الفرعية للإحصائيات لوزارة التربية الوطنية، الجزائر 2010.

- 15 Revue des dépenses publiques, Rapport de la banque mondiale, n° 36270 -DZ, août-septembre 2007, pp. 143-144.
- 16 المديرية الفرعية للإحصائيات لوزارة التربية الوطنية، الجزائر 2008.
- 17 FIELD Simon, KUCZERA Małgorzata & PONT Beatriz, «En finir avec l'échec scolaire: Dix mesures pour une éducation équitable», OCDE, Paris, 2007, p. 11.
<http://www.oecd.org/fr/education/scolaire/40176925.pdf>
- 18 Article, «Équité et qualité dans l'éducation: Comment soutenir les élèves et les établissements défavorisés», OCDE, 2012, p. 2,
<http://www.oecd.org/fr/france/49623513.pdf>
- 19 عزيزة عبد الله عبد القادر شرير، «واقع الإنفاق على التعليم العام في مديريات تعليم غزة خلال الفترة الزمنية (1995-2003)»، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التربية، كلية التربية، قسم أصول التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص ص 37-38.
- 20 NECIB Radjem, «Industrialisation et système éducatif algérien», OPU, Alger, 1986, p. 132.
- 21 DAUMARD Pierre, «Le prix de l'enseignement en France», Calmann-Lévy, Paris, 1969, pp. 94-95.
- 22 طوطاوي/مبدوعة زولبخة & أروشة قمرية، «دراسة حول تكاليف التربية: تحليل تمويل التربية وتحديد كلفة التلميذ الواحد»،
http://www.inre-dz.org/documents/article_toutaoui.pdf
- 23 أحمد مكي، «مجانبة التعليم بين العدالة الاجتماعية ونقص في التمويل»، 2013/10/11،
<http://www.startimes.com/f.aspx?t=33385014>